نشاط الاستثمار

يمثل الاستثمار الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي، فالاستثمار له دور بارز في عملية التنمية الاقتصادية، باعتباره المتغير البارز والحاسم في تحديد معدل النمو الاقتصادي، فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة البلد على إنتاج مزيد من السلع والخدمات مما يترتب على ذلك زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على التطور بصورة مستمرة.

أولا: تعريف الاستثمار

يمكن تعريف الاستثمار بأنه: "التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات لإشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيتهم".

كما يعرف الاستثمار على أنه: "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في مرحلة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية تعوضه عن:

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول .
- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.
- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها".

ويشمل الاستثمار بمعناه العام، كل من الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي، حيث أن:

- الاستثمار الحقيقي أو العيني، يعني: "الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة والذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة".
- أما الاستثمار المالي، فنعني به: "تداول الأدوات الائتمانية وفي مقدمتها الأسهم والسندات والذي لا يترتب على الاستثمار فيها إضافة جديدة عينية إلى إجمالي الاستثمار العيني بل إن شراء هذه الأدوات يمكن أن يسهم في تمويل الأنشطة الاستثمارية العينية المختلفة".

فالفرق بين الاستثمارين هو أن النوع الأول يتبعه عادة زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي للاقتصاد، في حين أن النوع الثاني لا يتبعه مثل هذه الزيادة في الإنتاج لأنه يمثل انتقال ملكية وسائل الإنتاج من طرف لآخر، مما قد لا يترتب عليه زيادة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

ثانيا: محددات الاستثمار

إن توقعات المستثمرين حول الأرباح المستقبلية تعتبر الدافع الرئيسي لهم في تحديد أحجام الاستثمارات المختلفة، وفيما يلي نذكر أبرز المحددات الرئيسية للعملية الاستثمارية:

1- سعر الفائدة: والمقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر، والعلاقة بين سعر الفائدة وحجم الأموال المستثمرة هي علاقة عكسية، فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاقتراض وبالتالي انخفاض الاستثمار نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض، أما عند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض وبالتالي ارتفاع الاستثمار نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض.

2- الكفاية الحدية لرأس المال: وهي: "معدل العائد المنتظر من الاستثمار"، أو "سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة الغلات السنوية المتوقعة من الاستثمار مساوية لسعر عرض أصل الاستثمار (تكلفة الشراء)"، ولذلك فإن تصرفات المستثمرين إنما تتوقف على أساس المقارنة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة للأموال المقترضة، فعندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة فإن المستثمر سوف يميل إلى الاستثمار وعندما تكون أقل

من سعر الفائدة فإن المستثمر سوف يميل إلى الإحجام عن الاستثمار، في حين يبقى الخيار للمستثمر في حال تساويها مع سعر الفائدة.

3- التقدم العلمي: إن مقدرة المؤسسات المختلفة على مواكبة التطورات التقنية المختلفة يكفل لها الحفاظ على مستواها التنافسي في السوق والعمل على تقليل تكلفة الإنتاج للسلع التي تقدمها للمستهلكين، وبالتالي ارتفاع الأرباح التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر، لهذا نلاحظ أن العديد من المؤسسات تعمل في الاستثمار على شراء المعدات والآلات الجديدة.

4- التوقعات المستقبلية: إن التوقعات المستقبلية ذات أهمية بالغة في تحديد العملية الاستثمارية، فالمستثمر الذي يرى في المستقبل ازدياد في الطلب على المنتجات يكون ذلك بمثابة حافز للاستمرار في العملية الاستثمارية والمحافظة على وضعه في السوق، بينما في حال ساد التشاؤم توقعاته المستقبلية فإنه بلا شك سوف لا يعمل على زيادة المنتجات المقدمة للمستهلكين خوفا من تحقيق خسائر إضافية.

ثالثا: مجالات الاستثمار

يقصد بمجال الاستثمار: "نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول عل عائد، ومن الأمثلة عليها: مجال العقارات، مجال الصناعة، مجال الزراعة، مجال السياحة...الخ"، أي عندما نتحدث عن مجال الاستثمار إذا كان الكلام عن قطاع اقتصادي معين، وهناك معياران لتبويب مجالات الاستثمار، هما:

1- المعيار الجغرافي: يمكن تبويب الاستثمار بناءا على هذا المعيار إلى:

- **استثمارات محلية:** وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة.
- **استثمارات خارجية:** وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

2- المعيار النوعي: ويأخذ هذا المعيار نوع الأصل محل الاستثمار معيارا للتصنيف، وبناءا عليه يمكن تصنيف الاستثمارات إلى:

- **الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:** يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع والذهب...الخ.
- **استثمارات مالية:** وهي عبارة عن شراء تكوين رأس مالي موجود وهذا يعني شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو أذن خزينة.(

رابعا: أدوات الاستثمار

تعرف أداة الاستثمار بأنها: "الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره"، وأدوات الاستثمار المتاحة في المجالات المختلفة عديدة، نذكر منها:

1- أدوات الاستثمار الحقيقي: من أهم هذه الأدوات نذكر ما يلي:

- **العقار:** ويتم الاستثمار فيها إما مباشرة وذلك بشراء عقار حقيقي وإما بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق شراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات
- **السلع:** هناك بعض السلع التي تتميز بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات).

- **المشروعات الاقتصادية:** وهي تعتبر من أكثر أداوت الاستثمار الحقيقي انتشارا وتنوعا ما بين تجاري وصناعي وزراعي، كما أن منها ما يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو بتقديم الخدامات.

2- أدوات الاستثمار المالي: يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أصناف متنوعة حسب معايير مختلفة:

- **فهي إمّا أن تكون:**
  - أدوات دين: ومن أمثلتها أذونات الخزينة، شهادات الإيداع، الأوراق التجارية، والسندات.
  - أدوات ملكية: مثل الأسهم الممتازة والأسهم العادية.
- **أما من حيث الأجل:** فيمكن تصنيفها إلى:
  - قصيرة الأجل: وتستحق خلال سنة مثل أذونات الخزينة وشهادات الإيداع.
  - طويلة الأجل: وتستحق في فترة أطول من سنة ومن أمثلتها الأسهم والسندات.
- **ويمكن أيضا تقسيمها من حيث الدخل** إلى:
  - ذات الدخل الثابت: مثل أذونات الخزينة والسندات ذات سعر الفائدة الثابت والأسهم الممتازة.
  - ذات الدخل المتغير: مثل الأسهم العادية والسندات ذات سعر الفائدة العائم.